

تحرك عاجل

مفقودون ومعتقلون تعسفياً في شينجيانغ

زُعم أن أكثر من 60 شخصاً ينتمون إلى الطوائف العرقية ذات الأغلبية المسلمة قد احتجزوا في معسكرات أو حُكم عليهم بالسجن بدون محاكمة عادلة، ثم أُلقي بهم في السجون في إقليم شينجيانغ أوينغور ذي الحكم الذاتي في الصين (شينجيانغ). وليست حالات هؤلاء سوى أمثلة من نحو مليون أو أكثر من الرجال والنساء الذين يُعتقد أن السلطات الصينية قد اعتقلتهم في شينجيانغ منذ عام 2017. وبناءً على الأدلة التي جمعتها منظمة العفو الدولية في تقريرها الصادر مؤخراً تحت عنوان: "وكأننا أعداء في حرب"، فقد تبين أن الحكومة الصينية قد ارتكبت انتهاكات تستهدف الأقليات العرقية في شينجيانغ، مع سبق الإصرار والترصد، من بينها فرض قيود غير مشروعة على حقوقهم الإنسانية الأساسية، والقيام بحملة من الاعتقالات الجماعية والتعذيب، وغيره من ضروب المعاملة السيئة.

بادروا بالتحرك: يُرجى كتابة مناشدة بتعبيركم الخاص أو استخدام نموذج الرسالة أدناه.

السيد رئيس جمهورية الصين الشعبية

شي جين بينغ

President of the People's Republic of China

Xi Jinping

Zhongnanhai

Xichangan'jie Xichengqu, Beijing Shi 100017

People's Republic of China

Fax: +86 10 6238 1025

Email: english@mail.gov.cn

السيد الرئيس شي جين بينغ

تحية طيبة، وبعد

يؤسفني أن أعلم عن حالات أكثر من 60 شخصاً من الأقليات العرقية ذات الأغلبية المسلمة قد احتجزوا في معسكرات، أو فُرضت عليهم عقوبة السجن بدون محاكمة عادلة، ثم أُلقي بهم في السجون في إقليم شينجيانغ، حسماً زُعم. وليس هؤلاء سوى أمثلة من نحو مليون أو أكثر من الرجال والنساء وهو العدد المقدر للأشخاص الذين يُعتقد أن السلطات الصينية قد اعتقلتهم في شينجيانغ منذ عام 2017.

وبناءً على الأدلة التي جمعتها منظمة العفو الدولية في تقريرها الصادر تحت عنوان: "[وكأننا أعداء في حرب](#)"، فقد تبين أن الحكومة الصينية ارتكبت جرائم ضد الإنسانية في شينجيانغ تشمل، على أقل تقدير، السجن والتعذيب والاضطهاد. وترسل السلطات الصينية الأشخاص إلى معسكرات الاعتقال أو السجون بسبب أنشطة مشروعة يأخذها الكثير منا مأخذ التسليم، من قبيل الإقامة أو السفر أو الدراسة في الخارج؛ أو التواصل مع أشخاص في الخارج؛ أو تلاوة القرآن؛ أو ارتداء ثياب دينية. وفي هذه المعسكرات والسجون، يخضع المعتقلون لحملة لا هوادة فيها من التلقين القسري، والتعذيب البدني والنفسي، وغير ذلك من ضروب المعاملة السيئة.

ويبذل الأقارب المقيمون في الخارج محاولات مستميتة للاتصال بأحبائهم المعتقلين الذين لم يتلقوا من العديد منهم أي خبر منذ سنوات، في كثير من الأحيان. ومما يزيد من جزع الأقارب ولهفتهم على أحبائهم المعتقلين (وأغلبهم من الأويغور والказاخ وأفراد الطوائف العرقية الأخرى ذات الأغلبية المسلمة) أنه لا يُسمح لهم بالاتصال بمحاميين من اختيارهم، مما يجعلهم أشد عرضة لخطر التعذيب أو المعاملة السيئة. ولذلك فإنني أحتكم على القيام بما يلي:

- الإفراج فوراً عن جميع المحتجزين في معسكرات الاعتقال والسجون في شينجيانغ، ما لم تكن هناك أسباب كافية وموثوق بها ومقبولة على ارتكابهم جرماً من الجرائم المعترف بها دولياً.
- ريثما يتم الإفراج عنهم، يجب الكشف عن أماكن احتجازهم، والسماح لهم بالاتصال بذويهم، وبمحامين من اختيارهم، وضمان عدم تعرضهم لأي تعذيب أو غير ذلك من ضروب المعاملة السيئة.

أشكركم سلفاً على استجابتكم، ولكم مني مزيد الاحترام

معلومات إضافية

يُعد إقليم شينجيانغ واحداً من أكثر الأقاليم الصينية تنوعاً عرقياً؛ ويبلغ تعداد سكان الإقليم 22 مليون نسمة، أكثر من نصفهم ينتمون إلى طوائف عرقية تركية الأصل في الأغلب الأعم، ومعظمهم يدينون بالإسلام، ومن بينهم الأويغور (نحو 11.3 مليون نسمة)، والказاخ (نحو 1.6 مليون نسمة)، وطوائف سكانية أخرى تختلف اختلافاً بارزاً في لغاتها وثقافتها وأساليب حياتها عن طائفة هان التي تشكل أغلبية السكان في "داخل" الصين.

ومنذ عام 2017، وتحت ستار حملة ضد الإرهاب و"التطرف الديني"، عمدت الحكومة الصينية إلى ارتكاب انتهاكات هائلة وممنهجة ضد المسلمين الذين يعيشون في شينجيانغ؛ وتشير التقديرات إلى أن أكثر من مليون شخص قد احتُجزوا بصورة تعسفية في معسكرات الاعتقال في مختلف أنحاء شينجيانغ منذ عام 2017.

ويعد تقرير منظمة العفو الدولية الصادر تحت عنوان: "[وكأننا أعداء في حرب](#)": حملة الاحتجاز الجماعي والتعذيب والاضطهاد التي تمارسها الصين ضد المسلمين في شينجيانغ" أشمل تقرير حتى الآن يتناول القمع الساحق الذي يزرع تحت نيره الأويغور والказاخ وغيرهم من الطوائف العرقية ذات الأغلبية المسلمة في شينجيانغ. ويستعرض هذا التحقيق الجديد لمنظمة العفو الدولية بالتفصيل ما ارتكبهت الحكومة الصينية

من انتهاكات حقوق الإنسان في إقليم شينجيانغ خلال الفترة بين عامي 2017 و2021، بما في ذلك الانتهاكات التي وقعت خارج معسكرات الاعتقال. ويستند التقرير في المقام الأول إلى شهادات مباشرة أخذتها المنظمة من أفواه أكثر من 50 من المحتجزين السابقين في معسكرات الاعتقال، وشهود تحدثت معهم منظمة العفو الدولية، معظمهم لم يسبق لهم قط أن يبوحوا علناً بما روه لمنظمة العفو الدولية؛ ويعتمد التقرير على روايات المعتقلين السابقين عن تجاربهم أثناء الفترة الأولى من الاعتقال، وداخل معسكرات الاعتقال، وبعد إطلاق سراحهم منها.

وتُعدُّ الأدلة التي جمعتها منظمة العفو الدولية بمثابة أساس وقائعي يُستنتج منه أن الحكومة الصينية قد ارتكبت ما يلي من الجرائم ضد الإنسانية، على أقل تقدير: السجن أو غيره من أشكال الحرمان الشديد من الحرية البدنية مما يشكّل انتهاكاً للقواعد الأساسية للقانون الدولي؛ والتعذيب؛ والاضطهاد.

وقد ظلت السلطات الصينية تنفي وجود معسكرات اعتقال حتى بدأت في أكتوبر/تشرين الأول 2018 تصفها بأنها مراكز "للتدريب الحرفي" الطوعي الحر، زاعمةً أن الهدف من هذا التدريب الحرفي هو إتاحة التعليم التقني والحرفي للناس مما يمكنهم من العثور على وظائف حتى يصبحوا مواطنين "مفيدة". غير أن هذا التبرير الذي تسوقه الحكومة الصينية يناقض ما أدلى به معتقلون سابقون من أقوال عن الضرب والحرمان من الطعام والحبس الانفرادي للمعتقلين.

ورفضت الصين دعوات المجتمع الدولي، بما في ذلك منظمة العفو الدولية، للسماح لخبراء مستقلين بزيارة شينجيانغ بدون أي قيود؛ بل عوضاً عن ذلك راحت الصين تبذل جهوداً لإسكات الناقدين، إذ دعت الوفود من مختلف دول العالم لزيارة شينجيانغ، ونظمت لهم جولات تم التخطيط لها بعناية، وتجري تحت مراقبة صارمة.

ويجب على الحكومة الصينية القيام فوراً بإغلاق جميع معسكرات الاعتقال المتبقية، وإطلاق سراح كافة الأشخاص المحتجزين فيها وفي سائر منشآت الاحتجاز – بما في ذلك السجون – في شينجيانغ، ما لم يكن هناك ما يكفي من الأسباب الموثوق بها والمقبولة على أن هؤلاء الأشخاص قد ارتكبوا جرائم معترفاً بها دولياً. وينبغي إجراء تحقيق مستقل وفعال بشأن ما وثقته منظمة العفو الدولية في تقريرها المعنون: "وكأننا أعداء في حرب" من الجرائم المزعومة ضد الإنسانية وغيرها من الانتهاكات الجسمية لحقوق الإنسان. ولا بد من محاسبة جميع الأشخاص المشتبه في مسؤوليتهم الجنائية، استناداً لأسباب معقولة، وإجراء محاكمات عادلة لهم.

لغة المخاطبة المفضلة: الصينية والإنجليزية.

يمكنك أيضاً الكتابة بلغتك.

ويُرجى المبادرة بالتحرك في أسرع وقت ممكن قبل: 10 سبتمبر/أيلول 2021

ويُرجى مراجعة فرع منظمة العفو الدولية ببلدك، في حالة إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

الاسم وصيغ الإشارة المفضلة: مجموعة أشخاص (هم)